60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(61)/OR.8
تاريخ الإصدار: آذار/مارس 2023

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الحادية والستون

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الخميس 21 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 15/00.

الرئيسة: السيّدة أنغارا كولينسون (الفلبين)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
-	تقرير عن المحفل العلمي لعام 2017	3–1
21	تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط	64–4
22	القدرات النووية الإسرائيلية	126–65
27	مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي	129–127

[1] الوثيقة GC(61)/25.

هذا المحضـــر قابل للتصـــويب. وينبغي تقديم التصـــوييات بأي لغة من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضـــمن نسـخة من هذا المحضـــر. وينبغي أن ترسـل التصـــوييات إلى أمانة جهازي تقرير السـياسـات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria؛ أو بالفاكس 29108 2600 1 43+؛ أو بواســـطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باســـتخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(61)/INF/3.

– تقرير عن المحفل العلمي لعام 2017

1- أشارت الرئيسة إلى أنَّ موضوع المحفل العلمي لعام 2017 كان "التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية: الوقاية والتشخيص والعلاج"، ودعت مقرّر المحفل العلمي لعام 2017، السيد مينوشيما، إلى تقديم تقرير عن المحفل.

2- وقرأ السيد مينوشيما (مقرّر المحفل العلمي لعام 2017) التقرير المرفق بهذا المحضر.

3- وشكرت الرئيسةُ السيدَ مينوشيما على تقريره وأثنَت عليه وعلى الأمانة بشأن نجاح تنظيم المحفل العلمي لعام 2017.

21 تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط
(الوثيقتان GC(61)/15 وGC(61)/L.6)

4- قالت الرئيسة إنَّ البند 21 أُدرج في جدول الأعمال عملًا بالقرار GC(60)/RES/15، وإنَّ المدير العام قدَّم بناءً على ذلك التقريرَ الواردَ في الوثيقة GC(61)/15، وإنَّ المجلس قد نظر في ذلك التقرير. وإنَّ الوثيقة GC(61)/L.6 تتضمّنُ مشروع قرار مقدَّم من مصر.

5- وقال السيد يوسف (مصر) إنَّ مصر تعلِّق أهمية على إضفاء طابع عالمي على منظومة الضمانات الشاملة باعتبارها وسيلة قانونية أساسية لدعم الجهود التي تبذلها الوكالة في التحقُّق من الطابع السلمي للمواد والمرافق النووية، وخطوةً لا غنى عنها صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق السلام والأمن على المستويين الدولي والإقليمي.

6- وقال كذلك إنّ مصر تُواصِل اتخاذ إجراءات صارمة من أجل إنشاء هذه المنطقة من خلال إطلاق المبادرات وتقديم مشاريع القرارات إلى الوكالة والهيئات الدولية الأخرى. وإنّه لم تُتخذ بعد أي خطوات عملية لتنفيذ أي من هذه القرارات، وإنّ العديد من الأعذار غير المنطقية قُدّمت لتبرير المأزق الحالي.

7- وقال أيضاً إنه ثمّة قرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط اعتُمِدَ بتوافق الآراء خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 مقابل اتفاق يقضي بالتمديد في مدة سريان معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وإنَّ الجهود المتواصلة التي بذلتها مصر وسائر الدول العربية لضمان تنفيذ هذا القرار لم تحقق نجاحاً يذكر، وإن ذلك يرجع أساساً إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية في هذا الشأن. وإنَّ مصر تضع في اعتبارها أنّ إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 في التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية أدى إلى تفاقم الأمور وقوّض من مصداقية المنظومةِ الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي والاتفاقاتِ والقرارات السابقة في هذا الشأن.

8- وقال كذلك إنّ مصر، وبحكم ثُبوت تطلّعها إلى تعزيز ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط قدّمت مرة أخرى خلال الدورة الحالية مشروع القرار نفسه آملةً أن تدعمه جميع الدول الأعضاء بهدف تعزيز العمل بالمنظومةِ الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي وتجاوز العقبة الماثلة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإنَّ مصر تضع في اعتبارها أنّ من شأن التصويت ضد هذا القرار خرقُ التزامات

المجتمع الدولي بدعم المنظومة-الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي وتقويضُ أنشطة العمل المشترك المضطلع بها للتصدي للتحديات القائمة في هذا الشأن.

9- وقال أيضاً إنَّ مصر لن تدَّخر جهداً في سبيل دعم الجهود التي يبذلها المدير العام من أجل تنفيذ القرار الآنف الذكر وتقديم تقرير بشأن التقدم المحرز في عام 2018، ومن ثمَّ فإنَّها تدعو الوكالة وجميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات عملية محدَّدة نحو تنفيذ هذا القرار على الفور. وإنّها تدعو الوكالة إلى إجراء مشاورات مع بلدان المنطقة بشأن الاقتراحات والتدابير العملية الضرورية لتنفيذ القرار لأنه من غير المقبول عدم إحراز أي تقدّم في هذا الصدد منذ تسعينيات القرن الماضي.

10- ورحَّب السيد شاكون إسكاميو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، متحدِّثًا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بالتقرير الوارد في الوثيقة GC(61)/15، وأضاف قائلاً إنَّ حركة عدم الانحياز لا تزال ملتزمة بموقفها المبدئي بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وإنَّ لدى حركة عدم الانحياز قناعة راسخة بأنَّه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تهدِّد فيها دولة واحدة الدول المجاورة وسائر دول المنطقة جراء حالة اختلال التوازن الهائلة والمستمرة في القدرات العسكرية القائمة بين هذه الدولة وسائر دول المنطقة والراجعة إلى امتلاك هذه الدولة أسلحة نووية. وإنَّ حركة عدم الانحياز وإذ ترى أنَّ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يكون بمثابة خطوة إيجابية صوب نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، فإنَّها تؤكِّد من جديد دعمها إنشاء هذه المنطقة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة.

11- وقال أيضاً إنَّ حركة عدم الانحياز مقتنعة بأن التطبيق الفعال والكفؤ لضمانات الوكالة في الشرق الأوسط يعزّز بدرجة أكبر الثقة بين دول في المنطقة. وإنَّها تضع في اعتبارها أنَّ إضفاء طابع عالمي على ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط يُعَدُّ بمثابة الخطوة العملية الأولى نحو بناء الثقة بين الدول في المنطقة، وأنَّه يشكِّل خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وإنّه يسرُّ حركة عدم الانحياز أنَّ أعضاءها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد أبرموا اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة بصفتهم دولًا غير حائزة لأسلحة نووية.

12- وأشار إلى أنَّ جميع الدول في الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أطراف في معاهدة عدم الانتشار وجميعها تعهَّدت بقبول ضمانات الوكالة الشاملة. وقال إنَّ حركة عدم الانحياز تسلّط الضوء على انضمام فلسطين كطرف في معاهدة عدم الانتشار، وترحِّب بإعراب فلسطين عن رغبتها في إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وإنَّ حركة عدم الانحياز تأسف لمواصلة إصرار إسرائيل على أنَّه لا يمكن معالجة مسألة تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة بمعزل عن عملية السلام الإقليمية؛ فليس ثمة أيِّ تسلسل تلقائي يجعل تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط متوقِّفًا على التوصُّل إلى تسوية سلمية في هذه المنطقة، بل إنَّ تطبيق الضمانات هو الذي من شأنه أن يُسهم في التوصُّل إلى هذه التسوية.

13- وقال كذلك إنّ حركة عدم الانحياز تعرب أيضاً عن أسفها لعدم تمكُّن المدير العام من إحراز المزيد من التقدُّم في الوفاء بالولاية المسندة إليه بموجب القرار GC(60)/RES/15 بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبما أنّ حركة عدم الانحياز تضع في اعتبارها أنَّه ينبغي لجميع الدول الأعضاء التعاون في تصحيح أيِّ وضع غير مقبول في هذا الصدد، فإنَّها تدعو الدول الأعضاء إلى

المشاركة على نحو نشط في الحملات الرامية إلى إضفاء طابع عالمي على ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط وإلى إيلاء الأولوية لذلك الأمر.

14- وقال أيضاً إنّ حركة عدم الانحياز وإذ تلاحظ أنَّ المدير العام سيواصل المشاورات وفقًا للولاية المسندة إليه بشأن التبكير بتطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، فإنها ترحِّب بجهود المدير العام الرامية إلى تشجيع الأفكار والنُهُج الجديدة ذات الصلة التي من شأنها مساعدته على المضي قُدُماً في تنفيذ الولاية المسندة إليه، وتطلب إلى المدير العام أن يواصل إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات في هذا الصدد.

15- وقال كذلك إنَّ أعضاء حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وإذ يضعون في اعتبارهم القرار المتَّخذ بتوافق الآراء بعقد مؤتمر، في عام 2012، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يساورهم شعور عميق بخيبة الأمل حيال عدم انعقاد المؤتمر إلى الآن، بما يخالف نص وروح قرار عام 1995 المتعلّق بمنطقة الشرق الأوسط والاتفاق الجماعي الذي توصَّلت إليه الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والمنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

16- وقال أيضاً إنَّ أعضاء حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يخشون أن يكون لإخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية أثرٌ سلبي في منظومة معاهدة عدم الانتشار.

17- وقال كذلك إنَّ حركة عدم الانحياز تطلب إلى المدير العام أن يواصل التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الترتيبات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتأمل أنَّ جميع الدول الأعضاء في الوكالة سوف تدعم جهوده الرامية إلى تنفيذ القرار GC(60)/RES/15.

18- وقال كذلك إنَّ حركة عدم الانحياز تؤيّدُ مشروع القرار المقدَّم من مصر بشأن البند قيد المناقشة.

19- وقال السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) إنَّه مضى أكثر من 40 عامًا على تقديم المبادرة الإيرانية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإنّ قرارات الجمعية العامة، التي اعتُمدت دون تصويت منذ عام 1980، جسَّدت أهمية هذه المسألة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط المتسمة بعدم الاستقرار. وإنّ إيران برهنت علاوة على ذلك عن عزمها المساعدة في تحقيق التخلُّص التام من الأسلحة النووية عبر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية السلمية لضمانات الوكالة.

20- وقال كذلك إنّ المرشد الأعلى الإيراني ذكر خلال قمة حركة عدم الانحياز السادسة عشر التي عُقدت في طهران في آب/أغسطس 2012، أنّ الأسلحة النووية تمثل تهديداً للأمن والسلطة السياسية. وأنّ إيران اقترحت إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأنها ملتزمة بتحقيق ذلك؛ وإنّها صدَّقت على جميع المعاهدات الرئيسية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وأنّها عازمة على الوفاء بالتزاماتها الدولية، و إنَّها ترى أنّ الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار والتطبيق العالمي لضمانات الوكالة سوف يكون لهما دور محوري في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والوصول، في نهاية المطاف، إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإنّ إيران شاركت على نحو بنَّاء في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقِدَ في حزيران/يونيه

وتموز/يوليه 2017 للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، وذلك لإثبات دعمها الكامل لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

21- وقال أيضاً إنّ إيران تلفت الانتباه إلى انضمام فلسطينَ إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى رغبة فلسطين إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة، على أمل أن يُطبَّق اتفاق الضمانات الشاملة هذا في الوقت المناسب على جميع أراضي فلسطين المحتلة. وإنّها سجلت تحفظاتها القوية بشأن قائمة بلدان الشرق الأوسط الواردة في الحاشية 1 من الوثيقة GOV/2017/32، إذ إنّ إيران ترى أنه من غير الممكن استخدام هذه القائمة في أي سياق آخر أو داخل أي هيئة أخرى.

22- وقال كذلك إنَّ إيران تأسف لأنَّ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لم تُنشأ بعد في الشرق الأوسط، جراء رفض إسرائيل الانضمامَ إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاعَ مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات لمنظومة التحقُّق التابعة للوكالة، وإنّ هذه المنطقة قد لا تُنشأ في المستقبل القريب بسبب تعنُّت إسرائيل في هذا الشأن. وإنّ إيران تعتبر أن إسرائيل تجاهلت دعوات المجتمع الدولي المتكررة لأنها تعلم أنها ستُدعَم سياسياً وعسكرياً من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وأنّ نشاطها النووي المحظور يشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين ويعرّض المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي للخطر.

23- وقال أيضاً إنّ عجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مدى العقود الماضية على معالجة برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي شجع إسرائيل على الاعتراف علناً في عام 2006 بامتلاكها أسلحة نووية، وهو أمر كانت حركة عدم الانحياز قد أدانته.

24- وقال كذلك إنَّ إيران تأسف لأنَّ مؤتمر عام 2012 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أُجّلَ عقده من جانب واحد من قبل أحد الداعين لا لسبب إلا حماية إسرائيل من الإدانة الدولية، ولأنَّ ثلاثة وفود خالفت توافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010، ومن ثمَّ عرقلت مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015، سعيًا وراء هدف وحيد يتمثَّل في ضمان مصالح إسرائيل، وهي دولة غير طرف ما فتئت تعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر.

25- وقال أيضاً إنَّ إيران تدعو بالتالي المجتمع الدولي لممارسة ضغط متواصل على إسرائيل حتى تنضم على وجه السرعة ودون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار وتُخضع جميع أنشطتها ومرافقها النووية السرية للضمانات الكاملة النطاق، باعتبار أنَّ تلك هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ولضمان التطبيق العالمي لضمانات الوكالة في هذه المنطقة. وإنَّ هذا النهج قد اعتُمد خلال مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي 2000 و2010، حينما تم التأكيد من جديد على أهمية انضمامِ إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاعِ جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

26- وقال كذلك إنَّ إيران تؤيّد مشروع القرار المقدَّم من مصر بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط.

27- وقالت السيدة زافاري-أوديز (إسرائيل) إنَّه وحتى عام 2006، كان القرار قيد النظر يُعتمد بتوافق الآراء، بما يجسّدُ رؤية مشتركة فيما يتعلّق بالاستقرار والأمن الإقليميين. وقالت كذلك إنَّ إسرائيل تأمل في العودة إلى إقامة حوار مع الجهات الراعية لمشروع القرار من أجل استعادة تلك الرؤية.

28- وقالت أيضاً إنَّ الصياغة الحالية المستخدمة في مشروع القرار تُصَوّر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار على أنه وسيلة لتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. وإنّ هذا المفهوم معيب بطبيعته لأنه لا يضع في الاعتبار الحقائق الكائنة على المستوى الإقليمي. وإنّه في حين أنَّ إسرائيل أعربت مراراً وتكراراً عن التزامها بالمنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي، لم تف أربع دول من المنطقة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبالتالي، وفي حين أنَّ إسرائيل تتبنى الرؤية المحددة في مشروع القرار، فإنّ نصّهُ لا يحقق التوازن المطلوب في ظل الظروف الإقليمية السائدة.

29- وقالت كذلك إنّ إسرائيل تولي أهمية كبيرة للمنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي وتؤيّد أهدافها. وإنّ الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ليس هدفاً في حد ذاته كما أنَّ الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط يثبت بوضوح أنّ معاهدة عدم الانتشار لم تقدم حلاً لمواجهة التحديات الأمنية الفريدة التي تمر بها المنطقة، لا سيما بالنظر إلى الانتهاكات المتكررة لمعاهدة عدم الانتشار من قبل عدة دول أعضاء. وإنّه يجب بالتالي الحكم على الدعوات للانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار في ضوء وجهات النظر التي تتبناها بعض دول المنطقة بشأن دولة إسرائيل، التي لم تعترف عدة دول عربية بوجودها، وفي ضوء وجهة نظر جمهورية إيران الإسلامية، التي دعت علناً وصراحة إلى تدمير إسرائيل.

30- ونظراً إلى أنّ الدروس المستفادة مما حصل في مناطق أخرى بيّنت أنّه لا يمكن لإطار أمن إقليمي أن ينشأ إلاَّ من خلال الإرادة السياسية المشتركة لجميع الأطراف الإقليمية للعمل معاً على نحو مباشر ولمراعاة الشواغل الأمنية لكل دولة على أساس توافق الآراء، قالت أيضاً إنّ إسرائيل تأمل في أن تأخذ الجهات الراعية لمشروع القرار قيد النظر في الاعتبار وجهة نظر إسرائيل وأن تعمل على صياغة نص متفق عليه من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توافق الآراء. وحتى ذلك الحين، فإنَّ إسرائيل مضطرة للتصويت ضد الفقرة 2 من مشروع القرار والامتناع عن التصويت على مشروع القرار برمته. وبناءً على ذلك فإنّ إسرائيل تطلب إجراء تصويتين منفصلين، أحدهما على الفقرة 2 والآخر على مشروع القرار ككل.

31- وقال السيد شاكون إسكاميو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) إنَّ بلده سبق أن دعا إلى نزع السلاح النووي على نحو عام وشامل وغير تمييزي، وإنَّه أعرب مرارًا وتكرارًا عن شواغل إزاء حالة الظلم وانعدام الاستقرار والصراع السائدة في الشرق الأوسط منذ عقود، والتي تعود إلى النزاعات فيما بين أتباع الأديان المختلفة والطموحات الجيوسياسية لبعض القوى الغربية بوجه خاص. وإنّه ثمة مشكلة إضافية برزت مؤخراً وهي تواجد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة.

32- وقال أيضاً إنَّ الهدف الرابع لإعلان القمة السابعة عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي عقدت في جزيرة مارغاريتا في فنزويلا في 17 و18 أيلول/سبتمبر 2016 يُبيِّنُ عزم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز إنشاءَ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً للالتزامات التي تم التوصّل إليها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 والاجتماعات اللاحقة.

33- وقال كذلك إنّه يجب اعتبار أنّ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 قد أخفق لأنّ مشروع الوثيقة الختامية الذي توخى عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قبل حلول 1 آذار/مارس 2016 لم يُعتمد.

34- وقال أيضاً إنّ الجمعية العامة، وبموجب القرار 24/70، أكّدت من جديد على حق جميع الدول في الحصول على الطاقة النووية وتطويرها للأغراض السلمية، ودعت جميع الأطراف المهتمة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وإنها شددت أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع الهجمات العسكرية على المرافق النووية ودعت جميع بلدان المنطقة التي لم تفعل ذلك بعد إلى إخضاع كافة المرافق النووية لديها إلى ضمانات الوكالة إلى حين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

35- وختاماً، ذكّر أنّ فنزويلا شددت، في عدد من المحافل الدولية، على الحاجة الملحة لأن تنضم إسرائيل على الفور إلى معاهدة عدم الانتشار، وأن تخضع مرافقها النووية إلى ضمانات الوكالة، وأن تساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

36- وقالت السيّدة آريدوندو بيكو (كوبا) إنَّ تحقيق نزع السلاح النووي كان وسيظل أولوية بالنسبة لمعظم الدول، بما في ذلك كوبا. وإنّ الغالبية العظمى من الدول الأعضاء رحبت باعتماد معاهدة عدم الانتشار وإنّ كوبا تفتخر بتوقيعها على هذه المعاهدة في 20 أيلول/سبتمبر 2017 إذ إنّ هذا الأمر يمثل برهاناً على توافر الإرادة السياسية لدى غالبية أعضاء المجتمع الدولي من أجل المضي قدماً صوب نزع السلاح النووي.

37- وقالت أيضاً إنّه من دواعي الأسف أنّه لم يُحرز تقدُّم مماثل فيما يتعلّق بالالتزامات التي تعهّدت بها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بعقد مؤتمر دولي في عام 2012 بهدف إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو هدف من بين العناصر الرئيسية من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 الذي لم يعقد إلى حد الآن. وإنّ إنشاء مثل هذه المنطقة في أقرب وقت ممكن سيمثل مساهمة كبيرة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار، لا في تلك المنطقة فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وإنّه بالإمكان تحقيق ذلك في حال انظمت الدولة الوحيدة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار إلى هذه المعاهدة، وأخضعت جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. وإنّ كوبا تحث بالتالي جميع الجهات المعنية على عقد هذا المؤتمر دون تأخير.

38- وقال السيد ناسوتيون (إندونيسيا) إنّ بلده يأسف بشدة لأنه تعذر إلى حد الآن تنفيذ القرار GC(60)/RES/15 وإنّه يدعو دول الشرق الأوسط إلى المشاركة بنشاط في إضفاء طابع عالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة في تلك المنطقة، والتي ينبغي الانضمام إليها دون قيد أو شرط.

39- وقال أيضاً إنّ إندونيسيا تعرب عن شواغل كبيرة إزاء واقع أنّ إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك من العناصر الرئيسية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، يظل أمراً صعب المنال، وتحُثّ دول المنطقة على التوصل إلى اتفاق بشأن الجوهر والأساليب الضرورية لإنشاء منطقة من هذا القبيل. وإنّ إنشاء مثل هذه المنطقة يُعدُّ خطوة مهمة نحو تعزيز السلام والأمن في المنطقة وخارجها ومن شأنه الإسهام بشكل كبير في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

40- وقال السيد بيتسواني (جنوب أفريقيا) إنّ تقرير المدير العام، وفيما يتعلّق بالبند في صيغته الحالية، يُشير إلى أنَّ جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطراف في معاهدة عدم الانتشار وجميعها تعهَّدت بقبول ضمانات الوكالة الشاملة وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة. وإنّ التقرير يشير أيضاً إلى العملية التي استهلتها دولة فلسطين لإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. وإنّه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن ترحب ترحيباً حاراً

بإثبات دولة فلسطين التزامها بتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وإنّ جنوب أفريقيا تأمل أن تُعَدَّ وثائق الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

41- وقال كذلك إنّ جنوب أفريقيا ما انفكّت تؤكد دعمها الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، لا سيما فيما يتعلّق بتحقيق التوازن بين ركائز هذه المعاهدة الثلاث وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النوويّة في الأغراض السلميّة. وإنّها لا تزال من أشد مناصري إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

42- وقال أيضاً إنّ جنوب أفريقيا تؤكد بالتالي مجدداً دعوتها إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية إلى ضمانات الوكالة الشاملة. وإنّ من شأن هذا الأمر أن يُيسّر تنفيذ القرار الذي اعتمده مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو أمر تم التأكيد عليه مجدداً خلال مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي 2000 و2010.

43- وقال كذلك إنّ جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل جراء تعذّر عقد مؤتمر عام 2012 لتيسير إنشاء هذه المنطقة الذي اتُّفق على تنظيمه بتوافق الآراء خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010. وإنّ الإخفاق في تنفيذ القرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها قد يكون له أثر سلبي في مصداقية المعاهدة والمنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي بشكل عام.

44- وقال أيضاً إنّه من المهم التذكير بأن هذا القرار يمثّل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 وأحد الأهداف التي حفزت الدول على الموافقة على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وإنّ جنوب أفريقيا تُشدّد على أنّ قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط يظل سارياً حتى تتحقق أهدافه. وإنّها مقتنعة على نحو راسخ بأنّ تنفيذ الاتفاقية سيسهم بشكل كبير في تحقيق السلام والأمن اللذين طالما دعت شعوب المنطقة والمجتمع الدولي إلى تحقيقهما. وإنها بالتالي تواصل تأييدها اعتماد القرار في صيغته الحالية.

45- ودعا السيد آل خير الله (العراق) الوكالة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرارات التي اعتمدت خلال مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي 1995 و2010، لا سيما القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقال إنّ من شأن هذا الطلب الرئيسي ضمان تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة تطبيقاً عملياً في المنطقة على أساس النزاهة والمساواة.

46- وقال كذلك إنّ العراق يرحب بالتدابير التي اتخذتها دولة فلسطين والوكالةُ لإبرام اتفاق ضمانات عقب انضمام فلسطين إلى معاهدة عدم الانتشار في عام 2015. وإنّ من شأن هذا التطور أن يدعم الجهود المشتركة التي تبذلها الدول العربية لتعزيز السلام والأمان والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره.

47- وذكَّر الرئيس بأنَّ إسرائيل طلبت إجراء تصويت منفصل على الفقرة 2 من مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.6.

48- وبناء على طلب مصر، جرى التصويت بنداء الأسماء.

49- ودعيت الأرجنتين، بعد أن سحب الرئيس اسمها بالقرعة، لتكون البادئة بالتصويت.

50- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيّدون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان مارينو، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

المعارضون: إسرائيل.

الممتنعون عن التصويت: توغو، ورواندا، وكندا، وملاوي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

51- وكانت نتيجة التصويت كما يلي: المؤيدون 123، المعارضون 1، والممتنعون عن التصويت 6. واعتُمِدت الفقرة 2 من مشروع القرار.

52- وقال السيد بادهي (الهند)، معلِّلاً تصويته، إنَّ وفد بلده امتنع عن التصويت لأنَّه يرى أن الفقرة 2 من مشروع القرار تحتوي على عناصر لا تندرج ضمن نطاق ولاية الوكالة.

53- ولاحظ الرئيس أنَّ إسرائيل طلبت إجراء تصويت على كامل مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.6.

54- وبناء على طلب مصر، جرى التصويت بنداء الأسماء.

55- وبما أنّ جزر مارشال التي سحب الرئيس اسمها بالقرعة كانت متغيبة، دعيت موريتانيا لتكون البادئة بالتصويت.

56- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيّدون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان مارينو، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت: إسرائيل، وتوغو، وكندا، وملاوي، والولايات المتحدة الأمريكية.

57- وكانت نتيجة التصويت كما يلي: المؤيدون 123 وما من معارض والممتنعون عن التصويت 5. واعتُمد مشروع القرار.

58- وقالت السيدة هولان، معلّلة تصويتها، إنَّ بلدها لا يزال يحثُّ جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد على إبرام اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي وإدخالهما حيز النفاذ. وأضافت قائلةً إنَّ كندا دأبت على دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها.

59- وقالت أيضاً إنَّ كندا تشعر بخيبة الأمل لأن الصيغ التي أدرجت في القرار خلال الدورات الأخيرة من المؤتمر العام حالت دون اعتماد القرار بتوافق الآراء. وإنّ القرار سيَّس دون مبرر محفلاً لطالما اعتُمد في إطاره إزاء مثل هذه القضايا نهج ينحو أكثر إلى الطابع التقني. وإنّ هذا القرار لم يعالج مسائل جدية متعلقة بعدم الامتثال في الشرق الأوسط، وتجاهل بالتالي جانباً بالغ الأهمية فيما يتعلّق بتطبيق الضمانات في المنطقة. وإنّه لا يمكن لكندا دعم قرار لا يعالج شواغل أساسية متعلّقة بعدم الامتثال، ويقيم صلات خاطئة بين التصديق على معاهدة عدم الانتشار وتطبيق الضمانات. وإنّ كندا قررت بالتالي الامتناع عن التصويت على الفقرة 2 وعلى القرار برمته.

60- وقال السيد ريبيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، معلّلاً تصويته، إنَّ بلده يدعم بشدة الهدف الطويل الأجل المتمثّل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن منظومات إطلاقها في الشرق الأوسط، وتحقيق سلام شامل ومستدام في المنطقة. وإنّ بلده لا يزال مقتنعاً بأنّه لا يمكن إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال الحوار المباشر بين جميع دول المنطقة بهدف بناء الثقة ومعالجة ما لجميع الأطراف من شواغل مشروعة. وإنّه وفي حال افتقرت الدول إلى الإرادة السياسية للانخراط في حوار مباشر مع جيرانها الإقليميين، لن يُحرَز أي تقدّم يذكر، بصرف النظر عن عدد ونطاق القرارات ذات الصلة المعتمدة في المحافل المتعددة الأطراف. وفيما يتعلّق بالاتفاقية، قال إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أنّ معاهدة عدم الانتشار هي الصك الوحيد ذو الصلة في مجالي نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، الذي يدعم دور الوكالة في أي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

61- وقال كذلك إنّ الولايات المتحدة الأمريكية على دراية بالعقبات السياسية والأمنية التي تواصل عرقلة الحوار الإقليمي بشأن إنشاء منطقة من هذا القبيل، بما في ذلك فيما يتعلّق بحالة انعدام الثقة التي تسود المنطقة، وعدم اعتراف العديد من دول المنطقة بإسرائيل، والنزاعات المستمرة وحالة عدم الامتثال السائدة في المنطقة. وإنّ الولايات المتحدة تحث جميع الدول في المنطقة على إقامة حوار مباشر دون تأخير أو شروط مسبقة حتى تتسنى مواجهة التحديات على نحو بناء وتعاوني. وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تظل مستعدة لدعم مثل هذا الحوار، على أساس مبدئي توافق الآراء والاحترام المتبادل، حالما تكون دول المنطقة مستعدة لاتباع نهج من هذا القبيل.

62- وقال أيضاً إنّه ولسوء الحظ، لم تكن الطريقة التي أثيرت بها في السنوات الأخيرة مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال المؤتمر العام متسقة مع نهج قائم على التعاون وتوافق الآراء. وإنّه من المؤسف أن الجهات الراعية للقرار، لم تبذل، مرة أخرى، أي جهود لإصدار نص من شأنه تحقيق توافق في الآراء بين جميع دول المنطقة. وإنّ هذا النهج الأحادي الجانب المتبع في هذا الصدد، إلى جانب التصريحات المثيرة للخلاف و تكرار تقديم قرارٍ مسيَّس بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، لم يؤدّ إلاَّ إلى تقويض الثقة والطمأنينة بين الأطراف الإقليمية وتقليص آفاق إقامة حوار إقليمي بشأن هذه المسائل تشتد الحاجة إليه. وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية ورغم امتناعها عن التصويت على القرار خلال الدورة الحالية، تأمل في أن يعاود المؤتمر العام، مستقبلاً، اتباع نهج قائم على توافق الآراء إزاء المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط، لكي تتسنى معالجة هذه المسائل الهامة على نحو تعاوني ومثمر بشكل أكبر.

63- وقال السيد هال (المملكة المتحدة)، متحدِّثًا بالنيابة عن فرنسا، إنّ كلا البلدين دعما القرار متحلّين بنفس الروح التي تحليا بها خلال الدورات السابقة. وإنّ وجهة نظرهما إزاء القرار تقتصر على سياق معاهدة عدم الانتشار وعلى ولاية الوكالة. وإنّ عبارة "ذي الصلة" الواردة في الفقرة 3 من منطوق القرار تتعلّق بشكل واضح وفقط بتطبيق الضمانات، وتتماشى مع عنوان القرار. وإنّ المملكة المتحدة وفرنسا تواصلان دعم الجهود الرامية إلى الترويج لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ومن منظومات إطلاقها في الشرق الأوسط.

64- وقال السيد دوبيله (ألمانيا) إنّ بلده صوت لصالح القرار، كما في الدورات السابقة. وإنّ فهمه للقرار مماثل لما أوضحه ممثل المملكة المتحدة.

22- القدرات النووية الإسرائيلية

(الوثيقة GC(61)/1/Add.1 وتصويبها Corr.1، والوثيقة GC(61)/17)

65- قال الرئيس إنَّ البند 22 أُدرج في جدول الأعمال بناءً على طلب قدَّمته السودان نيابة عن الدول العربية الأعضاء في الوكالة. وهو مشمول بمذكرة إيضاحية واردة في الوثيقة GC(61)/1/Add.1 وبالوثيقة GC(61)/17.

66- وقال السيد آل خير الله (العراق)، متحدِّثًا بالنيابة عن المجموعة العربية، إنَّ الدول العربية قد بذلت قصارى جهدها على مدار ما يربو على أربعة عقود بحثًا عن حلٍّ لشواغلها إزاء المواد والبرامج والمرافق النووية غير الخاضعة للضمانات الدولية والتي تشكِّل بالتالي تهديداً لأمنها واستقرارها. وإنّ الدول العربية فضَّلت الانضمام إلى المنظومة الدولية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على الدخول في سباق تسلُّح إقليمي يمكن أن يؤدِّي إلى نتائج كارثية على السلم والأمن الدوليين.

67- وقال أيضاً إن الدول العربية ورغبة منها في تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي صدَّقت على معاهدة عدم الانتشار، عن قناعة بأنَّ جميع الأطراف الأخرى ملتزمة التزاماً جدياً بإضفاء طابع عالمي على المعاهدة وبالأمن المتبادل لجميع الدول دون تمييز. وإنها رحبت بطلب فلسطين التوقيع على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة عقب تصديقها على معاهدة عدم الانتشار، وتدعو الوكالة إلى إبرام هذا الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة إذ إنّ من شأن ذلك زيادة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

68- وقال كذلك بما أنَّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع برامجها ومرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، فإنَّ الدول العربية تناشد مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار، والوكالة، والجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة اتِّخاذ إجراءات لتشجيع انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وضمان الامتثال لقواعد الوكالة ولوائحها تعزيزًا للسلم والأمن الدوليين، مع إعادة تأكيد تطلُّعها إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

69- وقال أيضاً إنَّ المجموعة العربية تأسف لأنَّ الدعم الذي قدّمته مختلف الهيئات الدولية التي اعتمدت عشرات القرارات المؤيِّدة، ثبت أنَّه دعم بالقول لا بالفعل، وذلك جراء الافتقار إلى إرادة دولية حقيقية لاتِّخاذ إجراءات فعَّالة في هذا الشأن. وإن الدول العربية تؤكد أنّ تنفيذ قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط هو من الأولويات القصوى، وتشدّد على أنّ مسؤولية تنفيذ هذا القرار تقع على كاهل الجهات المتشاركة في رعايته. وإنّه يجب أن تُواجَهَ محاولات أي طرف دولي تهدف إلى تأخير تنفيذ هذا القرار بالرفض. وإنّ الدول العربية تُؤكّد تأييدها لنتائج مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 ومؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي 2000 و2010، لا سيما فيما يتعلّق بالشرق الأوسط.

70- وقال كذلك إنَّ رفض إسرائيل القطعي الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار يشكل تهديداً للسلام والأمن في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل تطوير إسرائيل لأسلحة نووية، اعترف العديد من المسؤولين الإسرائيليين بوجودها ونُوقِشت مسألة وجودها في العديد من التقارير الدولية.

71- وقال أيضاً إنّ الحماية غير المسبوقة التي توفرها بعض القوى الدولية لإسرائيل، والتي مكنها من الاستهزاء بالقانون الدولي دون خوف من المحاسبة قد قوّضت وأضعفت المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار

النووي وإنّه وبالفعل، وفي حين يظل المجتمع الدولي صامتاً لسبب يتعذّر شرحه، تحصل إسرائيل على التنازلات وتتلقى دعماً تقنياً وعسكرياً يُرفض تقديمه إلى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

72- وقال كذلك إن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية بسبب المخاطر الكبرى المحدقة بالأمان والأمن الناجمة عن تعذر إشرافِ الوكالة على المرافق النووية المتقادمة الخاصة بإسرائيل، بما في ذلك على وجه الخصوص المفاعل النووي في ديمونا، الذي يمكن أن يتسبب في حادث نووي تكون له تداعيات كارثية على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

73- وقال أيضاً إنّ الدول العربية ترى أنّ التعامل بهذا الشكل مع مسألة تؤثر سلباً في الأمن العربي واستقرار الشرق الأوسط أمر غير مقبول على الإطلاق وإنّها تستنكر عرقلة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 من أجل حماية مصالح دولة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار. وإنّها تشدِّد على أنَّ إحدى المسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها المؤتمر العام للوكالة تتمثل في أن يطلب المؤتمر العام من الدول أن تنظم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تُخضع مرافقها وبرامجها النووية للضمانات الدولية الشاملة، وتحذِّر من أنَّ محاولات إعاقة طلبات من هذا القبيل قوّضت مصداقية معاهدة عدم الانتشار ومنظومة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وأضعفت الثقة في قدرة المنظومة على تحقيق أهداف المعاهدات الدولية ذات الصلة التي انضمَّت إليها هذه الدول.

74- وقال كذلك إنّ الدول العربية وإذ تواجه محاولات مستمرة لإحباط جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تواصل المشاورات بشأن السبل الكفيلة بتيسير نجاح اعتماد مشروع قرار بشأن قدرات إسرائيل النووية. وإنّه وعلى الرغم من عدم تقديم أي مشروع قرار بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الحالية، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لن يتم خلال الدورات المقبلة تقديم قرار من هذا القبيل.

75- وقال ذلك إنّ الدول العربية تشكر الدول الأعضاء التي دعمت خلال الدورات السابقة مشروع القرار بشأن بند جدول الأعمال بصيغته الحالية، وإنّ الدول العربية، وفي ضوء المرونة التي تحلت بها وقرارها للسنة الثانية على التوالي الامتناع عن تقديم مشروع قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، تعرب عن ثقتها في أنّ جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ستحظى بالتأييد خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020.

76- وقال السيد شاكون إسكاميو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، متحدِّثًا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، إنَّ لدى حركة عدم الانحياز قناعة راسخة أنَّه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تهدِّد فيها دولة واحدة الدول المجاورة وسائر دول المنطقة بسبب التفاوت الهائل والمستمر في القدرات العسكرية بينها وبين غيرها من الدول والراجع إلى امتلاك هذه الدولة أسلحة نووية.

77- وقال كذلك إنّه يسرُّ حركة عدم الانحياز أنَّ أعضاءها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد أبرموا اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة بصفتهم دولًا غير حائزة لأسلحة نووية، وذلك بموجب الفقرة 1 من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وإنّ حركة عدم الانحياز تلاحظ أنَّ جميع الدول في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطراف في معاهدة عدم الانتشار وجميعها تعهَّدت بقبول ضمانات الوكالة الشاملة.

78- و قال أيضاً إنّ حركة عدم الانحياز ترى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ستشكِّل خطوة إيجابية نحو بلوغ الهدف المتمثِّل في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وتؤكِّد من جديد دعمها لإنشاء منطقة من هذا القبيل وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة. وإنّ حركة عدم الانحياز ترى أيضًا أنَّ النهج الانتقائي المتبع إزاء مسألة القدرات النووية في الشرق الأوسط قد قوَّض جدوى منظومة ضمانات الوكالة وأسفر عن بقاء المرافق والأنشطة النووية الإسرائيلية غير خاضعة للضمانات، رغم الدعوات المتكرّرة التي وُجّهت لإسرائيل بإخضاع مرافقها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

79- وقال كذلك إنّ حركة عدم الانحياز تعرب عن شواغل كبيرة إزاء العواقب الوخيمة على الأمن الدولي بسبب قدرات إسرائيل النووية، والتي تشكِّل تهديداً خطيراً للدول المجاورة وسائر الدول، ومن استمرار تمكين العلماء الإسرائيليين من الوصول إلى المرافق النووية لإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية.

80- وقال أيضاً إنّ حركة عدم الانحياز تدعو جميع الدول الأعضاء للتعاون على تصحيح ذلك الوضع غير المقبول وعلى إضفاء طابع عالمي على ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط من خلال تطبيق القرار GC(53)/RES/17 كخطوة أولى في سبيل تحقيق ذلك. وإنّ حركة عدم الانحياز تأسف لمواصلة إسرائيل الإصرار على أنَّه لا يمكن تناول مسألة ضمانات الوكالة بمعزل عن عملية السلام الإقليمية. وإنّه ليس هنالك أيّ تسلسل تلقائي يجعل تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط متوقِّفًا على التوصُّل إلى تسوية سلمية؛ بل إنَّ تطبيق الضمانات هو في الواقع ما من شأنه الإسهام في التوصُّل إلى تسوية سلمية.

81- وقال كذلك إنّ حركة عدم الانحياز تؤكّد من جديد دعوتها إلى فرض حظر شامل وكامل فيما يتعلّق بنقل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والأجهزة وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وكذلك فيما يتعلّق بتزويد إسرائيل بمساعدات أخرى في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالمجال النووي.

82- وفي إشارة إلى تصريحات إسرائيل السابقة بأنّها تُثمِّن المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي، وتعترف بأهميتها وبأنها انتهجت سياسة مسؤولة في المجال النووي قائمة على ضبط النفس، قال أيضاً إنّ حركة عدم الانحياز تلاحظ بأسف أنّ وثائق الوكالة أكّدت عكس ذلك، لا سيما قرارات المؤتمر العام المعتمدة قبل عام 1994 التي تدين تعاون إسرائيل في المجالين العسكري والنووي مع نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا.

83- وقال السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) إنّ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادسة عشر تُثيرُ شواغل خطيرة إزاء امتلاك إسرائيل قدرات نووية وتُدين إسرائيل لمواصلتها تطوير الترسانات وخزنها، مما يشكّل تهديداً خطيراً على أمن الدول المجاورة والمجتمع الدولي. وإنّ حركة عدم الانحياز تؤكّد من جديد، في الوثيقة نفسها، دعمها للجهود التي تبذلها المجموعة العربية في فيينا لإبقاء مسألة القدرات النووية الإسرائيلية قيد نظر المؤتمر العام للوكالة.

84- وقال أيضاً إنّ الوكالة اعتمدت، منذ عام 1982، عدداً من القرارات والمقررات التي تدعو النظام الإسرائيلي على وجه السرعة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وإنّه وللأسف، تم تجاهل الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي بسبب الاعتراضات التي أثارها

حلفاء النظام الإسرائيلي غير المسؤول المستعدّون لدعمه مهما كلّف الأمر. وإنّه من الواضح أن هذا الأمر لا يعرّض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر فحسب، بل يقوّض أيضاً آلية التحقق الخاصة بالوكالة.

85- وقال كذلك إنّ إيران تدعو إلى فرض حظر كامل فيما يتعلّق بنقل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والأجهزة وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وكذلك فيما يتعلّق بتزويد إسرائيل بمساعدات أخرى في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالمجال النووي. وإنّ إيران تساورها بوجه خاص شواغلُ إزاء تمكين العلماء الإسرائيليين من الوصول إلى المرافق النووية في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، في حين يتعرَّض العلماء النوويون المنتمون للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للاغتيال.

86- وقال أيضاً إنّ إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 جراء الموقف الذي اتخذته ثلاثة بلدان، دعماً لدولة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار، يُعَدُّ نكسة خطيرة. وإنّ الدول الأطراف في المعاهدة أعربت عن شواغل إزاء إخفاق اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي عقد في أيار/مايو 2017 في فيينا. وإنّ بلده يرى أنّه طالما أنّ إسرائيل لم تستجب إلى نداء المجتمع الدولي بالانضمام دون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة مرافقها النووية السرية لضمانات الوكالة الكاملة النطاق، من المنطقي أن تظل مسألة القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة باعتبارها تمثل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن الدوليين.

87- وقال السيد الحسيني (الأردن) إنّ موافقة الأردن على وثائق اعتماد مندوب إسرائيل لا تعني الاعتراف ضمناً باحتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام 1967، لا سيما القدس، ومرتفعات الجولان. وإنّ الأردن تعتبر أن حدود إسرائيل كدولة تعني تلك الواقعة ضمن الحدود التي كانت قائمة حتى 4 حزيران/يونيه 1967، وضمن تلك المحدّدة في اتفاقية السلام التي أبرمتها إسرائيل مع الأردن ومصر.

88- وقال أيضاً إنَّ بلده يعلِّق أهمية كبيرة على منظومة الوكالة للضمانات الشاملة باعتبارها حجر الزاوية في المساعي الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وقصر استخدام الطاقة النووية على التطبيقات السلمية.

89- وفي إشارة إلى حجم التهديد الذي تشكِّله الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل للسلم والأمن في العالم وللاستقرار في الشرق الأوسط، الذي لا زال يعاني تبعات الإخفاق في تنفيذ القرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة ، قال كذلك إنّ الأردن يشدّدُ على الحاجة إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى إخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة، ومن ثمَّ إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار في المنطقة وتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإنّ من شأن إجراء من هذا القبيل الإسهام في تحقيق السلم والأمن، وتحفيز الدول على التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية عوضاً عن الانخراط في سباق تسلُّح من شأنه إعاقة التنمية ومفاقمة التوترات.

90- وقال أيضاً إنّ الأردن يولي أولوية قصوى لإضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط، وإنّه يعتبر أنّ رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية وبرامجها العسكرية للمراقبة الدولية يؤجّج مشاعر انعدام الثقة، ويهدّد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

91- وقال كذلك إنّ المجتمع الدولي اعتمد في المحافل الدولية عشرات القرارات الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، منها، وقبل كل شيء، القرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي اعتُمد خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار

لعام 1995. وإنّه، رغم ذلك، لم يُحرز أيّ تقدم في تنفيذ هذا القرار بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة. وإنّ الأردن يرى أنَّ الوقت قد حان لكي يتَّخذ المجتمع الدولي إجراءات تمييز إيجابي بشأن مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

92- وقالت السيدة آريدونو بيكو (كوبا) إن بلدها يعلق أهمية كبرى على بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، لما لتلك المسألة من تداعيات خطيرة تمسّ السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

93- وقالت أيضاً إنّ إسرائيل لا تزال البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار رغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة التي تحثها على القيام بذلك. وإنّ هذا الأمر يعدُّ عقبة كبيرة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإنّ من شأن إنشاء هذه المنطقة أن يكون بمثابة خطوةٍ هامة نحو نزع السلاح النووي وإسهامٍ في عملية السلام في الشرق الأوسط.

94- وقالت كذلك إنّ تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة سلام وأمن للجميع يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وعدم تطبيق معايير مزدوجة، ورفض المواقف المتسامحة تجاه إسرائيل التي تبديها بعض الدول، وإصراراً من قبل الجميع على إتلاف ترسانة إسرائيل النووية على نحو خاضع للمراقبة الدولية.

95- وقال السيد آل خير الله (العراق)، متحدثاً بوصفه ممثلاً وطنياً، إنّ جميع الدول تتمتع بحق غير قابل للتصرف في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، دون قيد أو إعاقة من جانب فريق معيّن أو فرض شروط دولية إلزامية تُضر بمصالح الدول. وإنّه، رغم ذلك، وفيما يتعلّق بمنطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة تظل فيها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ملتزمة بشدة بالمعاهدة، يظل تطبيق معايير ومبادئ المنظومةِ الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي خاضعاً لمعايير مزدوجة. وإنّه ورغم أنّ معاهدة عدم الانتشار تمثّل حجر الزاوية في المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي، تواصلُ بعض الدول تجاهل أنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

96- وقال أيضاً إنّ العراق يَرى أنّ لجميع الدول، بما في ذلك الدول النامية على وجه الخصوص، حق غير قابل للتصرف في تطوير برامج نووية للأغراض السلمية، من أجل المضي قدماً في أنشطتها الإنمائية.

97- وقال كذلك إنّه يجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية عبر اتخاذ الخطوات اللازمة لإجبار إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع برامجها ومرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وإنّ من شأن هذه الخطوة الرئيسية أن تساعد في بناء الثقة التي تدعو إسرائيل نفسُها إلى بنائها، وفي تعزيز السلام والأمن على المستوى الإقليمي، وتمهيد الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

98- وقال أيضاً نّ إنشاء مثل هذه المنطقة يعدُّ إحدى أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي. وإنّه بالتالي من الأهمية بمكان بذل كل الجهود لعقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بقرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط ووفقاً للاختصاصات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

99- وقال السيد بَدّورة (لبنان) إنَّ قدرات إسرائيل النووية أُدرجت في جدول الأعمال بسبب التزام المجموعة العربية بمبادئ عدم الانتشار وباستخدام الطاقة النووية حصرياً للأغراض السلمية. وإنّ قدرات إسرائيل النووية أعاقت إجراء مناقشة مجدية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

100- وقال أيضاً إنّ بعض القوى المؤثرة، وفي حين أنها أعربت عن دعمها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبما يخالف كل منطق، عارضت إدراج بند جدول الأعمال بصيغه الحالية، مع أنها تدرك تماماً أن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يُعيق إنشاء هذه المنطقة. وبالفعل فإنّ بعض الدول التي تساند فكرة إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار لم تقم بذلك فيما يتعلّق بالشرق الأوسط. وإنّه وإذ يشير أنّ جميع الدول العربية هي دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار، يُشجّع الوكالة على العمل مع فلسطين، وهي أحدث دولة عربية انضمت إلى المعاهدة ، بهدف إبرام اتفاق ضمانات شاملة في أقرب فرصة ممكنة.

101- وقال كذلك إنّ لبنان يأسف لأنَّ بعض الدول صدَّقت احتجاجات إسرائيل المضلِّلة والواهية وقبلت بالوضع الراهن، لتظلَّ بذلك المواد والأنشطة النووية الإسرائيلية خارج نطاق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وإنّ التطبيق المسيَّس لمبدأ عدم الانتشار النووي سمح بالفعل لإسرائيل بمواصلة القيام بأفعالها مع الإفلات من العقاب.

102- وقال أيضاً إنّ القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المعتمدة خلال مختلف مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار أخفقت جميعها، وإنّ الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط آلت إلى طريق مسدود. وإنّه يجب على المجتمع الدولي أن يبدد الانطباع السائد بأنه عاجز عن تنفيذ قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط؛ وإنّ الإخفاق في تنفيذ ذلك القرار قوّض مصداقية المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي، وإنّه، وبغية استرداد هذه المصداقية وضمان استدامة المنظومة، من الأهمية بمكان اتباع نهج متوازن في مجال العلاقات الدولية وتجنب المعايير المزدوجة.

103- وقال كذلك إنّ لبنان وإذ يشير إلى أنّ دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط تعاني من أزمات تهدّد وجودها وأنّها بالتالي تتطلع إلى المجتمع الدولي لكي يمنحها بعض الأمل في المستقبل، يشدِّدُ على أن لامبالاة المجتمع الدولي بمسالة القدرات النووية الإسرائيلية لم يؤدّ إلا إلى مفاقمة الشعور بالتشاؤم في الشرق الأوسط.

104- وقال أيضاً إنّ لبنان على استعداد للنظر في أي مبادرة جديّة من شأنها حث الجهود الرامية إلى عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للاختصاصات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010. وإنّه يدعو إلى إيلاء هذه العوامل الاعتبار الواجب خلال مداولات الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020.الذي سيعقد في جنيف في عام 2018، بغية ضمان نجاح هذا المؤتمر، وإلى بذل قصارى الجهود لضمان استدامة المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي.

105- وقال السيد العُبَيدي (الكويت) إنّ بلده يعلّق أهمية كبرى على إضفاء طابع عالمي على منظومة الوكالة للضمانات الشاملة ويُشدّد على أن الوكالة هي السلطة الوحيدة المكلّفة بإنفاذ امتثال الدول الإقليمية إلى ما أبرمته من اتفاقات ضمانات. وإنّ الكويت تُشدّد على أن مواصلة إسرائيل رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة يشكِّل عقبة كبرى أمام جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويؤثِّر سلبًا في الأمن والاستقرار.

106- وفي إشارة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه تحديات كبرى ماثلة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية قال كذلك إنّ الكويت تُشدِّدُ على أن خريطة الطريق المؤدية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سلطت الضوء على أهمية ضمانِ انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة، وبدءِ عملية لتنفيذ قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط تنفيذاً كاملاً.

107- وقال أيضاً إنّ الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق تلك الغايات أعيقت جراء قرارات أحادية الجانب اتُّخذت لحماية مصالح دولة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار. وإنّ الكويت تدعو بالتالي الجهات المتشاركة في رعاية قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط إلى تحمل مسؤوليتها لضمان تنفيذ تلك الاتفاقية. وإنّ الكويت تدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى حث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

108- وفي الختام، قال إنّه يرحب بطلب فلسطين إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة، وإنّه يحث الوكالة على إبرام اتفاق مماثل مع فلسطين في أقرب فرصة ممكنة.

109- وقال السيد ناسوتيون (إندونيسيا) إنّ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يظلان على رأس أولويات بلده. وإنّ الهدف النهائي في هذا الشأن هو نزع السلاح العام والكامل في إطار مراقبة دولية صارمة وفعَّالة. وإنّه وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود ترمي إلى تحقيق عدم الانتشار النووي بالتوازي مع جهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وإنّ إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار يُعدُّ عنصراً هاماً في هذا الصدد.

110- وقال أيضاً إنّ إندونيسيا تدعم بشدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على وجه السرعة، وفقاً للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن التابعين للأمم المتحدة. وإنّه من شأن إنشاء تلك المنطقة تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة والمساهمة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإنّ إندونيسيا ترى أنّ السماحَ لبلدٍ بتطوير قدرات في مجال الأسلحة النووية خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار وبإبقاء مواده ومرافقه النووية خارج نطاق منظومة الوكالة للضمانات الشاملة أمرٌ يرقى إلى درجة الخيانة فيما يتعلّق بالالتزام الهادف بشكل عام إلى نزع السلاح النووي وإلى عدم الانتشار، وبشكل خاص إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو أمر يعرّض في الوقت نفْسِهِ أمنَ المنطقةِ واستقرارها للخطر.

111- وقال السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية) إنّ الجهود السرية التي بذلتها إسرائيل على مدى عقود لتعزيز قدراتها العسكرية النووية أفلتت من الرقابة الدولية بفضل الغطاء الذي وفرته لها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، في انتهاك واضح لالتزامات هذه الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار. وإنّ الدول العربية أعربت مراراً وتكراراً عن شواغلها العميقة إزاء القدرات النووية الإسرائيلية وما تمثله هذ القدرات من خطر على السلام والأمن في الشرق الأوسط، لا سيما في ضوء مواصلة إسرائيل ارتكاب أعمال عدوانية في المنطقة. وإنّ جميع الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار وتُواصل العمل مع المجتمع الدولي بهدف الترويج لإضفاء طابع عالمي على هذه المعاهدة. وإنّ إسرائيل ، ورغم ذلك، رفضت بشدة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع برامجها ومرافقها النووية إلى منظومة الوكالة للضمانات الشاملة.

112- وقال أيضاً إنّ اعتماد المؤتمر العامِ في أيلول/سبتمبر 2009 القرار GC(53)/RES/17 بشأن القدرات النووية الإسرائيلية جَسَّدَ الشواغل العميقة للعديد من الدول الأعضاء وكان بمثابة رسالة واضحة من المجتمع الدولي مفادها أنّه ينبغي لإسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية إلى ضمانات الوكالة الشاملة. وإنّ إسرائيل تجاهلت باستمرار هذا القرار، شأنه شأن جميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدتها المنظمات والمحافل الدولية. وإنّه من المؤسف أن عدة دول أعضاء مؤثرة، بما في ذلك دولا حائزة لأسلحة نووية، تطبق بشكل صارخ معايير مزدوجة، إذ إنها تروج لإضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار من جهة، وتتجاهل من جهة أخرى هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بالقدرات النووية الإسرائيلية.

113- وقال كذلك إنّ سوريا، ونظرا لقناعتها الراسخة بضرورة نزع جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، قدّمت في عام 2003، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مشروع قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وإنّ سوريا أيدت اعتماد قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط، الذي يُشكّل جزءا من توليفة التمديد في مدة سريان معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، ويسّرت الجهودَ الهادفةَ إلى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010، وهي وثيقة حُدّدت فيها آلية لتنفيذ قرار عام 1995. وإنّه وللأسف، وبما أنّ بعض الأطراف سعت إلى حماية إسرائيل، فإنّ هذه الآلية لم تنفذ أيضاً.

114- وقال أيضاً إنّ إسرائيل ترفض بعناد الاستجابة لمناشدات المجتمع الدولي، كما أنها تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز ترسانتها النووية، كما أقر بذلك العديد من المسؤولين الإسرائيليين. وإنّه وفي غضون ذلك، قدّمت لها بعض الدول المؤثرة حماية غير مسبوقة. وإنّه وعلاوة على ذلك، وفي بيان أُلقِيَ في كانون الأول/ديسمبر 2006، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل من بين الدول التي تمتلك قوى نووية في العالم.

115- وقال كذلك إنّ الوقت قد حان لكي يترك المجتمع الدولي جانباً سياسته المتمثلة في التغاضي عن الممارسات التي تنتهجها إسرائيل في هذا الشأن ولكي يتخذ قراراً واضحاً وخطوات عملية جادة لإجبار إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة دولة غير حائزة لأسلحة نووية وعلى إخضاع جميع مرافقها النووية، دون قيد أو شرط أو تحفظ، لضمانات الوكالة.

116- وقال السيد شجاع الدين (اليمن) إنّ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أصبح أمراً ملحاً بدرجة متزايدة بسبب الخطر الكبير الذي تشكّله هذه الأسلحة على بلدان المنطقة. وإنّ استمرار إسرائيل رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية إلى منظومة الوكالة للضمانات الشاملة يشكل خطراً حقيقيا للغاية على هذه البلدان التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار وامتثلت لجميع الصكوك الدولية بشأن عدم الانتشار النووي.

117- وقال كذلك إنّ إصرار إسرائيل على الحفاظ على قدراتها النووية قد يؤدي إلى سباق تسلُّح إقليمي من شأنه أن يفاقم من حالة عدم الاستقرار الإقليمي وأن يقوّض بشكل خطير جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. وإنّ القرار GC(53)/RES/17 جَسَّدَ بالفعل ما يساور المجتمع الدولي من شواغل عميقة إزاء قدرات إسرائيل النووية، وأبرز حجم التهديد الذي تشكله هذه القدرات على منطقة الشرق الأوسط برمتها. وإنّ المرافق النووية الإسرائيلية يمكن أن تتسبب في حادث نووي تكون له تداعيات كارثية على سكان منطقة الشرق الأوسط برمتها.

118- وقال أيضاً إنّه وبالتالي، من الأهمية بمكان أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بقرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط ووفقاً للاختصاصات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

119- ورَحَّبَ السيد رييد (الولايات المتحدة الأمريكية) بقرار المجموعة العربية البناءِ بعدم تقديم قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، وقال إنّ بلده يأسف لإدراج هذا البند مرة أخرى في جدول الأعمال، بما أنَّ إسرائيل لم تنتهك أي اتفاق مع الوكالة كما أنها تساهم بشكل كبير في العمل التقني الذي تضطلع به الوكالة. وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أنّه، مقارنة بإسرائيل، لم تواجه أي دولةِ عضوٍ أخرى في نفس الظروف انتقاداتٍ مماثلةً.

120- وقال أيضاً إنَّ بلده يرى أنّ البيانات المُدلى بها في إطار البند الحالي من جدول الأعمال تُعِيقُ تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وإنّه وبدلاً من تسييس المسألة، ينبغي اتخاذ تدابير معيّنة، بما في ذلك من خلال الحوار المباشر بين الدول المجاورة، وإنّ ذلك يُعدُّ عاملا رئيسيا لتعزيز الثقة والاطمئنان على المستوى الإقليمي من أجل المضي قدما صوب تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

121- وقال السيد عجابي (الجزائر) إنّ رأي بلده يظل ثابتاً فيما يتعلّق بالمسألة المعروضة للنقاش، إذ إنّ لها أثراً مباشراً في الحفاظ على السلم والأمان.

122- وقال السيد أويديكفي (إستونيا)، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إنّ الاتحاد الأوروبي وفي حين أنّه يرحب بقرار الدول العربية عدم تقديم قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية خلال الدورة الستين للمؤتمر العام، يشعر مع ذلك بخيبة الأمل لأن هذه المسألة أُدرجت مجدداً في جدول أعمال المؤتمر. وإنّ اعتماد نهج قائم على توافق الآراء هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في تنفيذ قرار عام 1995 المتعلّق بالشرق الأوسط، وإنّه ومن أجل التوصل إلى حل دائم، يجب أن تُوضع الترتيبات في هذا الصدد بِحُرّية وبمشاركة جميع دول المنطقة. وإنّه وبناء على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي هذه الدول إلى المشاركة على نحو بناء في هذه العملية.

123- وقالت السيدة زافاري-أوديز (إسرائيل)، إنّه، ورُغم عدم تقديم أي مشروع قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، فإن بلدها يرى أنّه من المؤسف للغاية أن تحتج الدول العربية في المؤتمر العام مراراً وتكراراً على أساس هذا البند من جدول الأعمال، لأنّ هذا البند لا يمت إلى جدول الأعمال بأي صلة كما أنه يتجاوز نطاق ولاية الوكالة. وإنَّ هذا البند سَيَّسَ الوكالةَ بشكل كبير وقوّض نزاهتها المهنية، وصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية التي تُواجِهُها الوكالةُ ومنظومةُ عدم الانتشار.

124- وقالت أيضاً إنّه ومن خلال رفضها في الماضي مشاريع القرارات غير البناءة وذات الطابع السياسي في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أكّدت الدول الأعضاء مجدداً موقفها بأن المبادرات ذات الدوافع السياسية التي تهدف إلى عزل دولة عضو ما هي مبادرات لا مكان لها في المؤتمر العام للوكالة. وإنّ تلك النتيجة بعثت أيضاً رسالة واضحة إلى الجهات الراعية لمشروع القرار مفادها أن السبيل الوحيد لتعزيز الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يكون من خلال حوار مباشر وتوافق آراء بين جميع دول المنطقة، يكونان قائمَيْن على أساس الثقة والطمأنينة.

125- وقالت كذلك إنّ إسرائيل تسعى جاهدة للعيش في منطقة آمنة ومأمونة وسلمية وأنها على قناعة بأن جيرانها يسعون إلى بلوغ نفس الهدف. وإنّ إسرائيل حاولت بشكل نشط إقامة حوار إقليمي مثمر يتمحور حول طائفة واسعة من المسائل الأمنية. وإنّ هذه الجهود لم تُقابَل إلاّ بقرارات متحيّزة، وهجمات سياسية، ورفض مستمر من جانب عدة دول في المنطقة، بما في ذلك إيران، بالاعتراف بدولة إسرائيل.

126- وقالت أيضاً إنّ إسرائيل تود اغتنام هذه الفرصة لتدعو المجموعة العربية إلى احترام إرادة الدول الأعضاء، والكف عن سلوكها المُعرقل، والامتناع عن إدراج هذا البند من جدول الأعمال في دورات المؤتمر العام المقبلة.

27- مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي
(الوثيقتان GC(61)/7 وGC(61)/DEC/14)

127- انتقل الرئيس إلى البند 27 من جدول الأعمال، بشأن مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي. وفي الوثيقة GC(61)/7، أوصى مجلس المحافظين المؤتمر العام بأنه ينبغي تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من خلال عملية اختيار تنافسية لولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ابتداء من تاريخ الشروع في مراجعة البيانات المالية للسنة المالية 2022، مع جواز تعيينه مرّة أخرى فقط وذلك بعد انقضاء مدّة لا تقلّ عن مدة ولاية واحدة.

128- وقال الرئيس إنه يفترض أنّ المؤتمر العام يقبل بتوصية مجلس المحافظين.

129- وقد تقرَّر ذلك.

رُفِعت الجلسة الساعة 18/05.

المحفل العلمي للوكالة لعام 2017

التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية: الوقاية والتشخيص والعلاج

تقرير إلى المؤتمر العام الحادي والستين للوكالة

السيد ساتوشي مينوشيما
(أستاذ ورئيس قسم علوم الأشعة والتصوير، جامعة يوتاه)

السيد الرئيس، المدير العام، حضرات المندوبين الموقَّرين،

يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لأعرضَ على المؤتمر العام تقريراً عن المحفل العلمي للوكالة لعام 2017، الذي كان موضوعه *التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية: الوقاية والتشخيص والعلاج*.

وكما تعلمون، تُنظَّم المحافل العلمية السنوية للوكالة بالتوازي مع المؤتمر العام، وهي تهدف إلى عرض التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية والنهوض بتلك التطبيقات في مواجهة التحديات المعاصرة.

وهذه السنة، أعطى المدير العام الأولوية لموضوع التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية، وذلك لتسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه التقنيات النووية والنظيرية في مكافحة الأمراض غير المعدية، من قبيل السرطان، وأمراض الجهاز العصبي، واضطرابات القلب والأوعية الدموية، والوقاية من الأمراض عن طريق تحسين التغذية.

وقد تناول المحفل الذي عُقد على مدار اليومين الماضيين طائفة واسعة من المواضيع التي تبيَّن أنَّها محل اهتمام واسع وذات أهمية كبيرة، كما اتضح من المشاركة الكثيفة من جانب ممثِّلي الدول الأعضاء.

وقد تمحور هيكل المحفل حول خمس جلسات مواضيعية، وافتتح المحفلَ المديرُ العام للوكالة السيد، يوكيا أمانو، الذي تحدّث عن الكيفية التي أنقذ بها استخدام التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية ولا تزال ينقذ الملايين من الأرواح كل سنة، وعن الكيفية التي تعمل بها الوكالةُ مع الحكوماتِ الوطنيةِ على تعزيز خبرات البلدان فيما يتعلّق بالعلاج الإشعاعي، والطب النووي، واستخدام التقنيات النظيرية في مجال التغذية.

وقد أشاد جلالة الملك ليستي الثالث ملك ليسوتو، المتحدث الرئيسي، بالعمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال تشخيص وعلاج عدد لا يحصى ولا يعد من الأمراض، لا سيما مرض السرطان. وتحدث الملك ليتسي أيضاً عن أهمية التغذية السليمة، وهو مجال تسهم فيه العلوم النووية من خلال مساعدة المهنيين على تقييم مستويات التغذية ومكافحة سوء التغذية.

ثم تحدثت معالي السيدة، مادلين تشوينت، وزيرة البحث العلمي والابتكار في الكاميرون، عن الأهمية التي يكتسيها التشخيص المبكر والوصول إلى العلاج في مكافحة وباء السرطان الآخذ في الازدياد. وتحدثت عن أهمية توافر العلاج الإشعاعي وعن حقيقة أن بعض الدول في أفريقيا لا تزال بحاجة إلى موارد مادية وبشرية مناسبة لتلبية احتياجاتها في هذا الشأن. وحثت الحكومات على إيلاء قدر أعلى من الأولوية لمسألة مكافحة السرطان.

وتحدثت معالي السيدة فيرونيكا سكفورتسوفا، وزيرة الصحة في روسيا، عن الأهمية التي يكتسيها الطب النووي والعلاج الإشعاعي في روسيا، وعما يُولى لهما من أولوية في مجال العلوم النووية في البلد. وتحدثت السيدة سكفورتسوفا عن الإطار الذي وضعته روسيا لتطوير الطب النووي والعلاج الإشعاعي بحلول عام 2020، وعن الأولوية التي توليها روسيا فيما يتعلّق بتنفيذ التكنولوجيات الجديدة، وفيما يتصل بالأمان وبالوصول إلى العلاج في جميع أنحاء البلد.

ولفت نائب وزير الصحة في بنما، السيد إيريك أولوا، الانتباه إلى الدور الذي يؤديه عاملا الشيخوخة والبدانة في ارتفاع حالات الإصابة بالسرطان في البلدان النامية وإلى الدور الأساسي الذي يؤديه الكشف المبكر في مكافحة السرطان. وتحدث عن الدور المتنامي الذي يؤديه الطب النووي في العديد من البلدان النامية فيما يتعلّق بالكشف المبكر، وعن واقع أن البلدان النامية غالبا ما تفتقر إلى المعدات الضرورية، مشدداً على أنّه ينبغي لمسألة تنمية قدرات الموظفين الطبيين أن تكون من بين الأولويات في هذا الصدد.

وتحدث السيد ديتليف غانتن، مؤسس قمة الصحة العالمية، عما يقع على كاهل العلماء والسياسيين من مسؤولية مشتركة في ضمان استفادة الجميع من الفوائد التي تجلبها العلوم. وتحدث عن الدور المهم الذي تؤديه المنظمات الدولية والمنظمات غير الدولية في تجسيد آخر ما تتوصل إليه العلوم الحديثة في قطاع الصحة العامة. وأشار إلى أنّ منظمات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً قيادياً فيما يتعلّق بتعميم فوائد العلوم في قطاع الرعاية الصحية.

وخلال الجلسة الأولى المعنونة "الوقاية من الأمراض عن طريق تحسين التغذية"، سُلِّطَ الضوء على الدور الحيوي الذي تؤدِّيه التغذية في الوقاية من الأمراض غير المعدية. وأوضحت العروض كيف أنّ عاملَيْ نقص التغذية والبدانة يتواجدان معاً في المجتمعات، وكيف أنه ولهذا السبب، من المهم تحديد إجراءات مستهدفة من شأنها مكافحة كافة أنواع سوء التغذية وأوضح العارضون كيف يُمكن للمهنيين الصحيين، من خلال استخدام التقنيات النووية والنظيرية، وضع وتقييم إجراءات تهدف إلى التصدي لنقص التغذية والبدانة وما يتصل بهما من مخاطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في آن واحد. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت هذه الجلسة كيف يمكن لهذه التقنيات أن تساعدنا في فهم أثر العوامل البيئية في نمو الأطفال والصحة البشرية. كما سلطت هذه الجلسة الضوء على الاتجاهات الجديدة في مجال التصوير الطبي التي من شأنها تحسين تقييم الحالة التغذوية.

وخلال الجلسة الثانية المعنونة "النظر إلى أبعد مما هو مرئي: آفاق جديدة في تقنيات التشخيص"، تم التطرق إلى أحدث التطبيقات والتكنولوجيات الإكلينيكية، بما في ذلك استخدام التقنيات النووية من أجل الاستدلال على المرض في مراحله المبكرة، ومن أجل تقييم مكان المرض ومدى انتشاره في الجسم وكذلك درجة استجابة المرضى للعلاج الطبي. وجرى خلال هذه الجلسة عرض ومناقشة الدور الأساسي الذي تؤدِّيه التكنولوجيا النووية في التشخيص الطبي للأمراض غير المعدية مثل السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض المعدية، والأمراض العصبية بما في ذلك الخرف. وعلاوة على ذلك، أوضحت هذه الجلسة الكيفية التي تطورت بها التكنولوجيات بما يمكّن من تقديم رعاية طبية ذات طابع شخصي من خلال التصوير الطبي.

وخلال الجلسة الثالثة المعنونة "التصدي لتحديات التنفيذ في البلدان"، شُدِّدَ على مختلف التحديات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بضمان استخدام الطب النووي على نحو مأمون من أجل الكشف المبكر عن الأمراض وتشخيصها وعلاجها. كما نُظِرَ خلال هذه الجلسة في أثر التكنولوجيات الطبية الجديدة في ميزانيات الإنفاق الصحي، وفي مختلف احتياجات البلدان في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، جرى خلال هذه الجلسة استكشاف

مختلف مستويات الخدمات التشخيصية المتاحة للبلدان - بدءاً من البنية الأساسية وصولاً إلى الخدمات المتوسطة والمتقدمة. كما سُلّط خلال هذه الجلسة الضوء على استخدام البيانات من أجل دعم اتخاذ القرارات في سياق رعاية مرضى السرطان.

وخلال الجلسة الرابعة المعنونة "العلاج الإشعاعي - اتباع نُهُج جديدة في إنقاذ مرضى السرطان وتحسين نوعية حياتهم"، استُكشف استخدام العلاج الإشعاعي في علاج السرطان، مع تسليط الضوء على أهمية اتِّباع نهج متعدِّد التخصصات من أجل إدارة شؤون المرضى على النحو الأمثل. كما نُظِرَ خلال هذه الجلسة في مستقبل العلاج الإشعاعي، بما في ذلك تقديم العلاج بمراعاة الظروف الشخصية وأحدث الابتكارات التكنولوجية الرامية إلى تحسين رعاية المرضى.

وخلال الجلسة الخامسة المعنونة "ضمان الجودة والأمان"، جرى التركيز على الجوانب المتعلقة بالجودة والأمان في جميع تخصصات الطب الإشعاعي، بهدف ضمان حصول المرضى على أفضل نتائج ممكنة. واستكشفت خلال هذه الجلسة مسائل مثل الحاجة إلى استعراضات النظراء والمراجعات الإكلينيكية وتقدير الأداء تقديراً كمياً. كما جرى خلال هذه الجلسةِ استعراض متطلبات الجودة والأمان في مجال التصوير والعلاج، والتحديات التي يمكن أن تواجهها البلدان في تنفيذ تلك المتطلبات، وكذلك أمثلة على مشاريع الوكالة الناجحة لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

وخلال حلقة النقاش الختامية المعنونة "مستقبل التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية: المنظور العالمي"، قُدِّمَ عرضٌ بشأن منصة لتبادل الآراء وإجراء المناقشات حول الاتجاهات والتطورات المستقبلية فيما يتعلّق بتطبيق التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية. وبحضور المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد يوكيا أمانو، جمعت حلقة النقاش الختامية الخبراء ومتخذي القرارات الآتي ذكرهم:

- السيد أونتونغ سوسينو سوتارجو، الأمين العام لوزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا؛
- السيد جابين مولواندا، الأمين الدائم لمكتب شؤون الخدمات الصحية في وزارة الصحة، زامبيا؛
- السيد ماسيمو غارّيبا، مدير المديرية دال - المعنية بشؤون الطاقة النووية والأمان النووي والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في مديرية الطاقة التابعة للمفوضية الأوروبية؛
- السيدة دومينيك لو غولوديك، طبيبة وأستاذة فيزياء حيوية وطب نووي، ورئيس مجلس إدارة معهد الوقاية من الإشعاعات والأمان النووي في فرنسا؛
- السيدة نيرجا بهاتلا، الرئيس المؤسس لمنظمة آسيا وأوقيانوسيا للبحوث في مجال العدوى التناسلية والتَنَشُّؤ الوَرَمِيّ، الهند؛
- والسيد آندرو سكوت، رئيس الاتحاد العالمي للطب النووي والبيولوجيا النووية.

وخلال حلقة النقاش، سُلِّطَ الضوء على الأهمية التي تكتسيها الشراكات والتعاون بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، شُدِّدَ على ضرورة توسيع نطاق التعليم والتدريب لضمان توافر قوى عاملة مؤهلة من المهنيين الصحيين.

وسُلِّطَ الضوء بشكل خاص على الأهمية التي يكتسيها الدعم الحكومي والاعتراف بالدور الأساسي الذي يكتسيه الطب النووي والعلاج الإشعاعي في مجال الرعاية الصحية، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة السرطان. وحُثَّ واضعو السياسات والمشرعون على وضع الصحة البشرية على رأس قائمة أولوياتهم. كما تم التطرق إلى

التحديات القائمة في هذا الصدد، بما في ذلك الاعتراف بالدور الأساسي آنف الذكر، وحشد الموارد لمساعدة البلدان على تقديم خدمات حديثة في مجال العلاج الإشعاعي والطب النووي.

وخلال حلقة النقاش الختامية، سلّط المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو الضوء على القرض طويلة الأجل المُقدَّم للوكالة والمتمثل في معجِّل خطي لمختبر قياس الجرعات التابع للوكالة، والذي سيساهم بشكل كبير في تعزيز القدرات في الدول الأعضاء. وشدد على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أيضاً استكشاف إمكانية إقامة المزيد من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص كخيار لزيادة توافر المعدات في الدول الأعضاء، بسبل منها على سبيل المثال التماس الدعم المالي من المؤسسات والمنظمات المُموِّلة استناداً إلى الوثائق القابلة للتمويل. وعلى أن الوكالة تظل مستعدة لمساعدتهم في هذا الصدد. وقد اتفق المشاركون في المناقشات على أن إدماج عمليات شراء وصيانة المعدات ضمن خطط الصحة الموسَّعة يُعدُّ إحدى شروط حشد التمويل وضمان استدامة الخدمات الصحية ذات الصلة. وقد أقرّ المشاركون في حلقة النقاش بأنّ الجدية التي تتحلى بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمنح الوكالة بالفعل قدراً كبيراً من النفوذ فيما يتعلّق بمساعدة الدول الأعضاء في بناء شراكات تمكنها من تزويد البلدان المحتاجة بالمعدات والتدريب والخدمات في مجال الطب النووي. وأخيراً، شدد المدير العام على أنّ الصحة البشرية ستظل خلال فترة ولايته على قائمة أولويات الوكالة.

السيد الرئيس، المدير العام، حضرات المندوبين الموقَّرين،

خلاصة القول هي أنّ المحفل ساهم في إرساء فهم أفضل للدور الحيوي الذي تؤديه التقنيات النووية في الوقاية من الأمراض الرئيسية وتشخيصها وعلاجها، بما في ذلك مثل مرض السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض العصبية. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح لنا هذا المحفل لمحة عامة مستفيضة عن الدور الذي تؤديه التقنيات النووية والنظيرية ومساهمتها في تحسين التغذية، وهو ما يعد الأساس لكل ما يفضي إلى ضمان الصحة الجيدة. وهنالك صلات واضحة بين ما تضطلعُ به الوكالة من عمل يهدف إلى تحسين صحة الناس ورفاههم وما تقدمهُ من دعم للجهود التي تبذلها البلدان في مجال الصحة البشريةِ، ومساهمةِ هذه الجهود في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة ألا وهو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

أشكركم على حسن انتباهكم.